موقف البرلمان المصرى من قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١٠

"دراســـــة تحليليــة"

إعداد

أحمد حسين محمد محمد بركات

إشراف

أ.د/ صلاح السيد عبده رمضان

أستـــاذ أصـــول التربيـــة

كليـــة التربيـــة - جامعـــة بنهـــا

أ.د.م/ مها عبدالله أبو المجد

أستـاذ التخطيـط التربـوي المساعـد

كليـــة التربيـــة - جامعـــة بنهـــا

موقف البرلمان المصرى من قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى الفترة من ١٩٨١ - ٢٠١٠

"دراســـــة تحليليــة"

إعداد

أحمد حسين محمد محمد بركات

إشراف

أ.د/ صلاح السيد عبده رمضان
أستاذ أصول التربية
كلية التربية - جامعة بنها

أ.د.م/ مها عبدالله أبو المجد
أستاذ التخطيط التربوي المساعد
كلية التربية - جامعة بنها

المستخلص

هدف البحث الى التعرف على موقف البرلمان من قضايا التعليم العام قبل الجامعى ، والتى كانت مطروحة على الساحة المصرية آنذاك, ومدى اتساق هذا الموقف البرلمانى مع الواقع الاجتماعى لهذه الفترة، وبعض الحلول التى قدمها هذا البرلمان لمشكلات التعليم العام من خلال القوانين والتشريعات التى كان يقوم بتشريعها.

الكلمات المفتاحية:

البرلمان المصري– قضايا التعليم العام– التعليم قبل الجامعي– دراسة تحليلية.

The Egyptian Parliament's position on public education issues Pre-university in the period from 1981 - 2010 "Analytical Study"

Abstract

The aim of the research is to identify the parliament's position on issues of public education before university, which was on the table in the Egyptian arena at the time, and the extent to which this parliamentary position is consistent with the social reality of this period, and some of the solutions presented by this parliament to the problems of public education through the laws and legislation that it was legislating. .

key words:

The Egyptian Parliament - Public Education Issues - Pre-University Education - Analytical Study

مقدمـــــة:

مما لاشك فيه أن التعليم اليوم في مصر يقوم بدور أساسي في مواجهة المتغيرات السياسية والاقتصادية والإجتماعية التي يتعرض لها المجتمع المصري، حيث لم ينظر إليه علي أنه قضيه خدمات شأنه شأن خدمات إصلاح الطرق أو مد شبكات الصرف الصحي ولكنه قفز إلي القضايا القومية الهامة فالتعليم أصبح اليوم، وفي هذه المرحلة البالغة الدقة التي تمر بها البلاد بعد ثورات الربيع العربي قضية أمن قومي بمعني، تمس كل كيان الوطن وتتحدي صورة المستقبل التي يجب أن يكون عليها، والتي يصعب معها ترك الأمور علي عواهنها، وترك التطور للنمو التلقائي، تتحكم فيه الظروف والأحداث، وتتجاذبه القوي والمؤثرات المختلفة التي لا يمكن عندها معرفة مسار النمو أو التطور. فقد استلزم الاسترشاد بسياسة تربوية واضحة المعالم معدة بدقة، من أجل الاستثمار الأمثل للموارد والطاقات البشرية بالشكل الذي يعمل علي تحقيق الأهداف المنشودة للمجتمع(١).

وبطبيعة الحال حظيت قضايا التعليم العام باهتمام واسع من الباحثين والدارسين وصانعى القرار واحتلت موقعا متميزا فى اجندة عمل البرلمان المصرى باعتبارها من اهم القضايا القومية ومحورا رئيسا لتنمية البشر فى مصر وذلك عن طريق ما يقوم به من ترجمة المطالب والاحتياجات التربوية للمجتمع المصري إلي تشريعات تعليمية مختلفة، ثم بعد ذلك يأتي دوره فى القيام بمتابعة تنفيذ هذه التشريعات وتحويلها إلي سياسات وإجراءات تنفيذية تقوم بها الوزارات والأجهزة المختصة بشئون التعليم(٢).

وهذا ما يدركه جيدا المتابع لحركة التطور المجتمعى التى يشهدها الكثير من المجتمعات حيث يلحظ دوراً هاماً فى كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية، ويتزايد هذا الدور الهام فى الدول النامية التى تحتاج إلى إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التى تساعد على تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية الطموحة لديها ويمثل مجال التربية والتعليم بمستوياته المختلفة احد المجالات الرئيسة التى يمكن للبرلمان ان يؤدى فيها دوراً واضحاً جلياً، وأن يتكامل دوره مع دور الأجهزة التعليمية فى المجتمعات النامية حيث تزداد الحاجة إلى كافة الجهود والمساعدات التى يمكن أن تؤدى إلى تدعيم نظم التربية والتعليم الرسمية على اختلاف مستوياتها.

وبالتالى أصبح البرلمان من أجهزة الرأى والتشريع وبوسائله المتعدده يمكن أن يؤثر تاثيراً كبيراً فى توجيه الرأى العام الذى يساند السياسة أو التطوير أو لبعض القضايا الهامة فى المجتمع، ويأتى فى مقدمتها قضايا التعليم والتى تعتبر فى حاجة إلى معالجة البرلمان لها[٣] ذلك ذلك لأن التعليم قضية كل بيت، وهو الذى يكاد يحدد مصير كل فرد إن لم يكن مصير المجتمع كله وذلك لما يقوم به من دور فى الحراك الإجتماعى والاقتصادى للفرد من ناحية وفى تحقيق أهداف التنمية والتطور للمجتمع من ناحية آخرى.

فضلا الى دوراً هاماً فى رقى الأمم، وعليه ويلقى التعليم من خلاله عناية واهتمام كبيرين فى كل بلاد العالم , وبه تولدت الثورات التكنولوجية والمعلوماتية والمعرفية, ذلك لما له من دور قوى فى تشكيل ونجاح المجتمع[٤],

من الشرح السابق يلاحظ اهمية التعليم فى الوصول للمجتمعات وعليه عنى تطويره والاهتمام به للوصول إلى مستقبل ثقافى وحضارى متقدم فأى دولة فى العالم حريصة بمرافقه المتعددة سواء مرحلة التعليم الأساسى، مرحلة التعليم الثانوى العام، والفنى بأنواعه، لكن التعليم يواجه قضايا ومطالب متعددة فى كل دول العالم وبخاصة فى مصر هذه القضايا وصلت إلى حد الأزمة[٣]،حيث وفى هذا الصدد يرى (محمد عطوة، ٢٠٠٢) أن النصف الثانى من عقد التسعينات كان بمثابة إعلان حقيقى عن وجود أزمة فى نظام التعليم المصرى وضرورة البدء فى الإصلاح والتطوير لتجاوز هذه الأزمة رغم وجود جهود تبذل لمواجهة هذه الأزمة إلا أنها تزداد تفاقماً مع مرور الوقت وتشمل الأزمة الراهنة للتعليم المصرى كافة جوانب المنظومة التعليمية[٤]، وهى ليست نتيجة لسبب أو عامل واحد وأنما هى نتيجة مجموعة من العوامل منها ما هو داخلى خاص بالنظام التعليمى والمتمثل فى الإدارة ومعلميها وأبنيتها والمناهج ونظام الإمتحانات، ومنها ما هو خارجى يختص بالأوضاع الإجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية فى المجتمع الكبير[٥].

وقضايا التعليم فى مصر قضايا مزمنة تراكمت طوال الخمسين سنة الماضية وكانت تشخص بأساليب بدائية وتعالج بمسكنات وقتية، وكان المنهج المستخدم فيها هو منهج سد الثغرات والسيطرة على الأزمات، ويجب أن ننبه منذ البداية إلى أن حل أى من تلك[٦] القضايا يقتضى رؤية قيادية ثاقبه شامله وكفاءه تكنوقراطية عالية، ويجب أن يكون تشخيص أى قضية تواجه نظامنا التعليمى على أساس من الدراسة المتأنية التى يترتب عليها جرأه فى اتخاذ القرار

وتوعية للذين يناط بهم مسئولية تنفيذ القرار والمتأثرين به معاً من طلاب وأباء ومعلمين.خلاصة القول وكل ماسبق يعكس أن نصيب التعليم وقضاياه من أجهزة التشريع يمثل مساحة ضئيلة، ان موقف أجهزة التشريع ومنها البرلمان المصرى من بعض قضايا التعليم فى الفترة من ١٩٨١ وحتى ٢٠١٠ من بين هذه القضايا الأمية، مرحلة التعليم الأساسى التسع سنوات، الثانوية العامة السنة الواحدة، مرحلة ماقبل سن الالزام، التعليم الخاص بمصروفات والتجريبى، المبانى المدرسية،نظام الفترتين فى التعليم، مجانية التعليم، الدروس الخصوصية، والتسرب من التعليم، فى حاجة إلى تحليل ودراسة حتى يمكن تفعيل دور البرلمان فى معالجة هذه القضايا.

مشكلـــة البحـــث:

اتسمت الفترة من ١٩٨١ حتي ٢٠١٠ بتغيرات سياسية واجتماعية حادة انتهي الأمر الذي انعكس بدوره علي مختلف أوجه الحياه في مصر حيث كان من تداعيات هذه التغيرات الجذرية في حياة الشعب المصري ظهور شعارات ومفاهيم وعبارات جديدة في الخطاب السياسي الأمر الذي انعكس بدوره علي الخطاب التعليمي والمؤسسات التى لها دور فاعل فى رسم السياسة، باعتبار أن التعليم من أكثر الوسائل الفعالة لتحقيق الأهداف المرجوة للمجتمع. ومن المؤسسات التي تهتم بصياغة السياسات التعليمية وإصدار القوانين التي تمس الحياة التعليمية في مصر البرلمان المصري، الذي كان له موقف من قضايا التعليم المصري بصفة عامة، التعليم العام بصفة خاصة، من هنا فأنه من الضروري الوقوف علي موقف البرلمان المصري من قضايا التعليم العام قبل الجامعى التي كانت مطروحة علي الساحة المصرية فى الفترة من ١٩٨١ الى ٢٠١٠.

وبناء على ماسبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة فى السؤال الرئيسى التالى:

- **ما موقف البرلمان المصري من قضايا التعليم العام في الفترة من ١٩٨١حتي ٢٠١٠؟**

وتتطلب الاجابة عن هذا السؤال الاجابة عن الاسئلة الفرعية التالية:

١- ما المعالم الرئيسية للبرلمان المصرى ؟

٢- ما واقع تناول مضابط البرلمان المصرى فى الفترة من ١٩٨١ الى ٢٠١٠ لقضايا التعليم العام قبل الجامعى؟

٣- ما التوصيات المقترحة لتعزيز دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى؟

أهـــداف البحـــث:

تتضح أهداف الدراسة فى النقاط التالية:

١- التعرف على المعالم الرئيسية للبرلمان المصرى وتكوينه واعداده واحزابه ومهامه الدستورية والتشريعية واللوائح الداخلية المنظمه للجانه وعدد هذه اللجان.

٢- تحديد مضابط البرلمان وماتحويه من قضايا التعليم العام قبل الجامعى والتشريعات حولها وما سيتم عمله تجاه هذه القضايا.

٣- وضع توصيات مقترحة لتعزيز دور البرلمان فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى.

أهميـــة البحـــث:

تتضح أهمية الدراسة من خلال مايلى:

١- إبراز دور البرلمان المصرى فى مناقشة قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى تلك الحقبه واللجان التى تشكلت لبحث القوانين الخاصة بالتعليم مع بيان دور أعضاء البرلمان بمختلف انتماءاتهم الحزبية فى تناول مثل هذه القضايا.

٢- الكشف عن القوى الفاعلة والمؤثرة فى صنع القوانين المتعلقة بسياسة التعليم العام فى مصر داخل مجلس الشعب، وهو مايعتبر مجالاً هاماً من مجالات دراسة وتحليل قضايا التعليم.

٣- الوصول الى توصيات يمكن بواسطتها تعزيز دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى.

منهـــج البحـــث:

يستخدم البحث الحالي المنهج الوصفى والذى يصف ماهو كائن ويهتم بالظروف الكائنة والممارسات السائدة والمعتقدات والأراء التى يؤمن بها الناس والعمليات التى تجرى نحو التشريع والتقنين والإتجاهات التى تتبلور نحو القضايا التعليمية[٧].كما سوف يستخدم احدى أساليب المنهج الوصفى وهو أسلوب تحليل المحتوى من أجل الاستعانة به فى تحليل مضابط البرلمان باعتباره أداة تستخدم فى مجالات متنوعة لوصف المحتوى الظاهر للمادة العلمية المراد تحليلها من حيث الشكل والمحتوى والمضمون.

حـــدود البحـــث:

تتضح حدود الدراسة فيما يلى:

١- **الحد الزمني:** الفترة من ١٩٨١ الى ٢٠١٠.

٢- **الحد الموضوعي:** يتناول البحث دراسة وتحليل الوثائق الصادرة عن أمانة مجلس الشعب خلال الفصل التشريعي الثالث فى دورته الثالثة ١٩٨١ وينتهي في عام ٢٠١٠ وهو نهاية الفصل التشريعي التاسع الذي استكمل دورات انعقاده الخمسة كاملة[٨].

مصطلحـات البحـث:

١-البـرلمـــان:

كلمة برلمان كلمة من أصل فرنسى كان يقصد بها فى بادئ الأمر أى اجتماع يعقد للبحث والمشورة، واطلقت على المحاكم العليا، كما أطلقت بصفة أخص على مجلس نواب مدينة باريس الذى أدى دوراً فى الأزمة التى انتهت إلى قيام الثورة الفرنسية عام ١٧٩٨ ثم أصبحت كلمة برلمان تستخدم فى اللغات المختلفة بمعنى المجالس النيابية العليا التى تمثل السلطة التشريعية فى البلاد.[٩]

والبرلمان المصري من أجهزة التشريع والرأي الذي يشارك في إبراز أهمية التعليم وقضاياه المختلفة والعمل علي معالجة هذه القضايا وطرح انطباعات المجتمع عنها.

الأمر الذى نتج عنه صدور العديد من النظم واللوائح والخطط تؤدي بعضها إلي تقدم التعليم كما تؤدي بعضها الأخر إلي تأخره مما لا يزال تأثيره متحكماً في مناخ تعليمنا الحالي ومن السهل تتبع هذا التأثير تاريخيا ولهذا أهمية بالغة في العثور علي الحلول لمشكلات تعليمنا المعاصر[١٠].

٢- قضايا التعليم العام:

وتعرف إجرائيا فى البحث الحالي بأنها موضوعات تقوم بالوصول الى نتائج أو تشريعات يصدرها البرلمان تتعلق بالتعليم العام قبل الجامعى.

الدراســـات السابقـــة:

فى هذا الجزء من البحث سيتم رصد بعض الدراسات السابقة العربية والأجنبية ذات الصلة بموضوع البحث.

أولاً: الدراسات باللغة العربية:

١- دراسة على الدين هلال(١٩٨٠) [١١]

٢- دراسة الحسانين إسماعيل محمد طمان(١٩٨٣)[١٢]

٣- دراسة عنتر لطفى(١٩٨٤) [١٣]

٤- دراسة رفعت الضبع:(١٩٩٢) [١٤]

٥- دراسة نهلة عبد القادر هاشم (١٩٩٢) [١٥]

٦- دراسة عزة محمد محمد عفيفى (١٩٩٨) [١٦]

٧-دراسة رضا عبدالفتاح أحمد(٢٠٠١)[١٧]

٨-دراسة فاتن محمد عدلي(٢٠٠١) [١٨]

٩-دراسة عزة محمد محمد عفيفى:(٢٠٠١) [١٩]

١٠-دراسة باكيناز عزت بركه: (٢٠٠٥) [٢٠]

١١-دراسة محمد توفيق سلام (٢٠٠٧) [٢١]

١٢- دراسة راندا المحلاوى(٢٠٠٨) [٢٢]

١٣- دراسة سهير محمد صادق(٢٠٠٨)[٢٣]

١٤- دراسة عبد الله أحمد (٢٠١٠) [٢٤]

١٥- دراسةمحمود خليفة جودة محمد (٢٠١٤) [٢٥]

١٦- دراسة بثينة محمد عبد الحميد(٢٠١٧) [٢٦]

ثانيا الدراسات باللغة الاجنبية:

١-دراسة اماديووجليسر amadio and geisseler,2008 [٢٧]

٢-دراسةكينت نيك kent,nick2005[٢٨].

٣-دراسة:جريج باور pawer2007 [٢٩].

٤-دراسة جولى الان julieallan2003[٣٠]

فلقد استفادة الدراسة الحالية من الدراسات ذات الصلة فى:

١- تحديد مفهوم البرلمان وخصائصه.

٢- الاستفادة من تناول البرلمانات فى بعض دول العالم من حيث التشريع والقوانين.

٣- الاستفادة من قوانين وتشريعات البرلمانات الاخرى فى قضايا التعليم العام قبل الجامعى.

محـــاور البحـــث:

يسير البحث الحالى وفق المحاور التالية:

- **المحور الأول:** البرلمان المصرى (الفلسفة والوظائف).
- **المحور الثانى:** تحليل لأهم قضايا التعليم العام من خلال المضابط البرلمانية للمجلس فى الفترة من (١٩٨١ الى ٢٠١٠).

وفيما يلى استعراض لهذه المحاور بالتفصيل:

المحور الأول: مجلس الشعب (البرلمان المصرى), (الفلسفة والوظائف)

عند وضع التشريعات لمنظومة التعليم قبل الجامعى تحتاج الى صياغات تشريعية مجددة باستمرار على المدى البعيد بما يستجد فى المجتمع من تكنولوجيا وتطوير وجودة وحسن اداء من هنا كانت الصياغة التشريعية الجديدة تقوم على مبررات أساسية منها:

- الأحداث والمتغيرات الداخلية والخارجية على مدار الثلاثين عام الماضية.
- المتغيرات المستمرة في النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع وخارجه.
- فتح آفاق جديدة في منظومة التعليم.
- كيفية تقييم الأداء وضمان الجودة والمنافسة بين مؤسسات هذه المنظومة.
- كيفية توزيع المنح والاتفاقيات والبروتوكلات الدولية لتطوير وتحديث المنظومة التعليمية.
- دور هذه المنظومة بمؤسساتها في برامج تنمية المجتمع المصري.
- وضع إطار عام في التعامل ومتنوع على حسب البيئات المختلفة.

- تطوير مستمر ودعم هذا التطوير بتشريعات جديدة ومستمرة بحسب الواقع الفعلي والمأمول.[٣١]

أولا: فلسفة البرلمان المصرى:

١- المفهـــوم:

هو هيئة مختصة بالتشريع وتسمى سلطة تشريعية في الدول الدستورية ويمارس عمله التشريعي في وجود الفصل بين السلطات هذا البرلمان مكون من مجموعة أفراد يطلق عليهم نواب الشعب وفقاً لطريقة الاقتراع بالانتخاب من قبل الشعب (بواسطة) المواطنين المسجلين في قوائم الانتخاب. ولكل برلمان نظم موحدة داخل دستوره في بلده وبالنسبة للبرلمان المصري فلم يكن لدى مصر معرفة بمجال تنوب عن الشعب وتشارك في حكم البلاد وهذا منذ الحكم العثماني الذي استمر أربعة قرون إلى أن أتت الثورة الفرنسية فكانت أول خطوة للحياة النيابية في مصر عام ١٨٢٩م في عهد محمد علي باشا الذي بنى مصر الحديثة بإنشاءه مجلس مشورة مكون من كبارالعلماء والعمد والمشايخ والأعيان والتجار لإبداء الرأي والمشورة دون الإلزام في التنفيذي أي أنه إبداع وابتكار إلى أن بدأت له صلاحيات أخرى متتالية حتى تساوي مع مجالس النواب في أوروبا ثم تتوالى العهود بولاية عباس ثم سعيد ثم اسماعيل إلى أن تحقق الواقع المأمول في عام ١٨٦٦م بمجلس شورى النواب المكون من ٧٥ نائب ينتخبهم الشعب كل ثلاث سنوات مع الكون في الاعتبار أن هذا المجلس استشاري وليس إلزامي إلى أن كان نهاية حكم الخديوي اسماعيل ظهر دور مجلس النواب في الوقوف ضد التدخل الأجنبي في مصر وشئونها فظهرت الصحافة المصرية والحركات التحررية.

٢- الأهميـــــة:

البرلمان له أهمية كبيرة وبالغة وهامة فكل ما يحتاجه المجتمع المصري لتقدمه في أيدي البرلمان وينتظر المجتمع المصري منه حلول كثيرة لقضايا معقدة , وفى أولويات هذه القضايا قضية التعليم بمراحله المختلفة من الروضة حتى نهاية الجامعة فأي مجتمع بدون برلمان يفقد التقدم والتنظيم والإدارة والعوامل البشرية.[٣٢]

كما يمثل البرلمان للمجتمع المصري حركة الوصل بين الحكومة والمجتمع والعيون التي توجه الحكومة نحو المجتمع ومتطلباته وأولوياته ودائماً لابد أن يكون متواصلاً بصفة مستمرة مع

المجتمع وقضاياه فلديه القناعة الكاملة بكل ما يعانيه المجتمع من مشاكل وقضايا على الساحة المجتمعية.

وتزداد اهميته من خلال ما يتم مناقشته من قضايا تعليمية مهمة كانت لها الصدى الخارجي نحو المجتمع المصري وتأثيراتها على الجانب السياسي والاجتماعي والاقتصادي وكان من أهمها داخل هذه الحقبة الزمنية محو الأمية- والتعليم الأساسي- والثانوية العامة -والتسرب من التعليم- الدروس الخصوصية إلى جانب قضايا أخرى متنوعة داخل المنظومة التعليمية.(٣٣)

فى ضوء ماسبق يتضح اهمية البرلمان بصفته السلطة التشريعية فى الدولة وهى السلطة المعنية بسن القوانين والقيام بالرقابة على اداء السلطة التنفيذية كما تزداد اهمية البرلمان من كون اعضاؤه غالبا ينتخبون مباشرة من قبل الشعب، وبالتالى ممثلا له ويمارس سلطته , فمعظم الدساتير الديمقراطية تعتبر الشعب مصدر السلطة. (٣٤)

٣-التكوين:

حدد الدستور الفصول التشريعية للبرلمان خلال الفترة الزمنية من ١٩٨١ الى ٢٠١٠, وجعل الفصل التشريعي له خمس دورات على مدار خمسة أعوام أي دورة برلمانية كل عام إذاً الفصل التشريعي خمس سنوات وبالتالي هذه الحقبة حظيت بسبع فصول تشريعية منها ما أكمل دوراته ومنها مالم يكمل دوراته وكانت على النحو التالي(٣٥):-

١- الفصل التشريعي الثالث امتد من ١٩٧٩ إلى ١٩٨٤ وقد أكمل دورات انعقاده الخمسة.

٢- الفصل التشريعي الرابع: امتد من ١٩٨٤ إلى ١٩٨٧ وهذا الفصل لم يكمل دوراته إذ احتوى على ثلاث دورات فقط, لصدورحكم المحكمة الدستورية العليابحل المجلس لحرمان المستقلين غير المنتمين لأحزاب سياسية من الترشح.

٣- الفصل التشريعي الخامس: امتد من ١٩٨٧ إلى ١٩٩٠ وهذا الفصل لم يكمل دوراته إذ احتوى على ثلاث دورات فقط. (٣٦),لصدور حكم المحكمة الدستورية العليا بحل المجلس لانه جمع بين نظامى القائمة والفردى واتساع دوائر الاقتراع فلم يحقق عدالة المنافسة للمستقلين.

٤- الفصل التشريعي السادس: امتد من ١٩٩٠ إلى ١٩٩٥ وهذا الفصل أكمل دوراته الخمسة كاملة.

٥- الفصل التشريعي السابع: امتد من ١٩٩٥ إلى ٢٠٠٠ وقد أكمل دوراته الخمسة كاملة.

٦- الفصل التشريعي الثامن: امتد من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥ وقد أكمل دوراته الخمسة كاملة.

٧- الفصل التشريعي التاسع: امتد من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٠ وقد أكمل دوراته الخمسة كاملة.

المحور الثانى : تحليل لأهم قضايا التعليم العام من خلال المضابط البرلمانية للمجلس فى الفترة من (١٩٨١ إلى ٢٠١٠)

١- تحليل مضمون ماجاء فى مضابط مجلس الشعب من قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى الفصول التشريعية فى فترة الدراسة ١٩٨١-٢٠١٠ لتوضيح الدور الذى اداه المجلس تجاه هذه القضايا.

٢- إيضاح كل ماورد فى مداولات الأعضاء ومناقشاتهم والآليات التى قدموها والمتعلقة بالتعليم العام قبل الجامعى.

وفيما يلى استعراض لاهم القضايا التي تناولها البرلمان المصرى في الفترة من ١٩٨١-٢٠١٠.

القضيةالأولى : محو الأمية وتعليم الكبار

جدولرقم (١) يوضح تناول أعضاء البرلمان (لقضية محو الأمية وتعليم الكبار)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١١/١ /١٩٨١ -٢٠ /٣/١٩٨٤	٢	١٣.٣٣
الرابع	٢٣ /٦/١٩٨٤ - ١٩٨٧/١/٢٦	٣	٢٠
الخامس	٢٢ /٤/١٩٨٧-١٩٩٠/٥/٣٠	١	٦.٦٦
السادس	١٩٩٠/١٢/١٣ -١٩٩٥/٦/١٠	٣	٢٠
السابع	١٩٩٥/١٢/١٣ -٢٠٠٠/٦/١١	١	٦.٦٦
الثامن	٢٠٠٠/١٢/١٣ -٢٠٠٥/٧/٥	١	٦.٦٦
التاسع	٢٠٠٥/١٢/١٣ -٢٠١٠/٦/٢٢	٤	٢٦.٦٦
الإجمالي		١٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (١) مايلي:

١- اللافت للنظر أنه تم تناول هذه القضية (محو الأمية وتعليم الكبار) من قبل أعضاء البرلمان على مستوى جميع الفصول التشريعية السبعة من (الثالث – التاسع) ، فترة إجراءالدراسة[٣٧]. وربما هذا يدلل على أهمية وحيوية هذه القضية بالنسبة للتعليم العام المصرى قبل الجامعى.

٢-يأتي الفصل التشريعي السابع(١٩٩٥/١٢ – ٢٠٠٠/٦) [٣٨]في الترتيب الثاني الدروس الخصوصية من حيث التناول لهذه القضية رغم أن تكرار تناولها كان مرة واحدة أيضا، وقد ركز معظم الأعضاء في تناولهم لهذه القضية، على سرعة تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١م لزيادة الأجور والمرتبات والبدلات المخصصة للمعلمين فى مختلف مناصبهم القيادية وذلك لترك الدروس الخصوصية بما يتناسب مع مكانتهم العلمية والأدبية ولتوفير حياة كريمة لهم ولأسرهم أسوة برجال الشرطة والقوات المسلحة والقضاء ووظائف عديدة أخرى.

٣-أكثر الفصول التشريعية تناولًا لقضية محو الأمية وتعليم الكبار هوالفصل التاسع[٣٩]، حيث تكرر تناولها من جانب الأعضاء أربع مرات بما يعادل(٢٦,٦٨٪)من نسبة تكرارها، وربما يرجع ذلك إلى النظام التعليمى العام المصرى قبل الجامعى من أجل النهوض بالمعلمين وجودة العملية التعليمية.

٤- تم تناول هذه القضية محو الأمية وتعليم الكبار م نقبل أعضاء البرلمان مرة واحدة في الفصل التشريعي الثامن بنسبة (٦,٦٦٪).

٥-جاء الفصل التشريعي السابع والثامن في الترتيب الأخير منحيث تناول أعضاء البرلمان لقضية محو الأمية بموضوعاتها المختلفة من القضايا، بمعدل تكرار مرة واحدة، بنسبة (٦,٦٦٪).

القضية الثانية: التسرب من التعليم العام قبل الجامعى.

جدولرقم (٢) يوضح تناول أعضاءا لبرلمان (لقضية التسرب من التعليم)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦ –١٩٨٤/٣	٢	٪١٣,٣٣
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	٢	٪١٣,٣٣
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	–	–
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	١	٪١١,٥
السابع	١٩٩٥/١٢ –٢٠٠٠/٦	٢	٪١٣,٣٣
الثامن	٢٠٠٠/١٢ –٢٠٠٥/٧	–	–
التاسع	٢٠٠٥/١٢ –٢٠١٠/٦	٨	٪٥٣,٣٣
الإجمالي		١٥	٪١٠٠

يتضح من الجدول رقم (٢) مايلي:

١- خلو اثنين من الفصول التشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولهما لقضية التسرب من التعليم، وهي الفصول (٥، ٨).

٢- أكثر الفصول التشريعية تناولا لقضية التسرب من التعليم ،الفصل التاسع, حيث تكرر تناولها من جانب الأعضاء ثمان مرات، بما يعادل (٥٣,٣٣٪) من نسبة تكرارها، ولعل ذلك يرجع إلى أن الفصل التشريعي التاسع يقابل زمنا الفترة التي سبقت بسبب سوء الأحوال في المجتمع المصري، ومنها مستوى العملية التعليمية ، والتعليم العام قبل الجامعي بصفة خاصة.

جاءت الفصول التشريعية الثالث,الرابع, السابع ،في الترتيب الثانى من حيث تناول قضية التسرب من التعليم العام قبل الجامعى مرتين لكل منهم من جانب الأعضاء بنسبة (١٣,٣٣٪) متساويا من حيث تناوله للقضية من قبل أعضاء البرلمان , ثم الفصل التشريعى السادس بتكرار مرة واحدة بنسبة (١١،٥٠٪) .

ومن خلال اطلاع الباحث على الجلسات الخاصة بهذه القضية؛ تبين أن الأعضاء ركزوا على الأمور التالية عند تناول هذه القضية:

١- تراجع المستوى التعليمي بالمدارس العامة كان سببا فى تسرب الطلاب من التعليم .

٢- زيادة المصروفات كانت عبئا على كثير من الأسرالمصرية.

القضيـــة الثالثـــة: الـــدروس الخصوصيـــة:

جدولرقم (٣) يوضحتناولأعضاءالبرلمانلقضية (الدروس الخصوصية)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦ -١٩٨٤/٣	-	-
الرابع	١٩٨٤/٦ - ١٩٨٧/١	-	-
الخامس	١٩٨٧/٤ - ١٩٩٠/٥	٧	٢٦,٩٢٪
السادس	١٩٩٠/١٢ - ١٩٩٥/٥	٦	٢٣,٠٧٪
السابع	١٩٩٥/١٢- ٢٠٠٠/٦	٥	١٩,٢٣٪
الثامن	٢٠٠٠/١٢- ٢٠٠٥/٧	٤	١٥,٣٨٪
التاسع	٢٠٠٥/١٢- ٢٠١٠/٦	٤	١٥,٣٨٪
الإجمالي		٢٦	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٣) مايلى:

١-خلـــو فصـــلان تشـــريعيان بكامـــل دورات انعقادهمـــا مـــن تناولهمـــا قضـــية الـــدروس الخصوصية،(٣،٤)

٢-جاء الفصل التشريعى الخامس فى مقدمة الفصول التشريعية التى تناولت هذه القضية، من حيث تكرر تناولها من جانب الأعضاء بنسبة (٢٦,٩٢٪).

٣- جاء الفصل التشريعى الثامن والتاسع فى المرتبة الأخيرة من حيث تناول قضية الدروس الخصوصية بنسبة (١٥,٣٨٪).

٤-قضية الدروس الخصوصية ذات طابع خاص فى المجتمع المصرى فى استنزاف الدخل المالى للأسر المصرية مما جعل أعضاء البرلمان يتناولونها اثنتا عشرة مرة تكرارا لوضع حلول من أجل ترشيد الدخل المالى لكل أسرة مصرية بل يزداد الأمر انتشارا لهذه القضية التى مازالت وستظل موازية للتعليم العام المصرى الحكومى.

٥- من خلال اطلاع الباحث على مضابط الجلسات الخاصة بلجنة التعليم والبحث العلمى تبين أن أعضاء البرلمان ركزوا كثيرا على مشروع قانون يجرم بعقوبة غليظة لمن يمارس هذا

العمل التعليمى الخاص بإعطاء أو فتح مراكز تعليمية خاصة ولم يصدر تشريع لتنفيذ أى عقوبة حتى الأن ونحن فى القرن الواحد والعشرون.

القضيةالرابعة: كثافة الحجرات الدراسية:

جدول رقم (٤) يوضح تناول أعضاء البرلمان لقضية (كثافة الحجرات الدراسية)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦ – ١٩٨٤/٣	–	
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	–	
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	–	–
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	–	
السابع	١٩٩٥/١٢– ٢٠٠٠/٦	–	
الثامن	٢٠٠٠/١٢– ٢٠٠٥/٧	٤	٢٢,٢٢٪
التاسع	٢٠٠٥/١٢– ٢٠١٠/٦	١٤	٧٧,٧٧٪
الإجمالي		١٨	١٠٠٪

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- خلو خمسة فصول تشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولها لقضية كثافة الحجرات الدراسية، وهي الفصول (٣، ٥، ٤، ٦، ٧). أما الفصلين الثامن ، التاسع تناولا هذه القضية.

٢- تم تناول هذه القضية في الفصل التشريعي التاسع،أربعة عشر مرة, وهو ما يعادل زمن الفترة (٢٠٠٥/١٢-/٢٠١٠/٦) ، بأعلى معدل تكرار، من جانب الأعضاء، وبنسبة (٧٧,٧٧٪)، وإن كان الباحث يرى أن هذه القضية رغم أهميتها تأخرمناقشتها من جانب أعضاء البرلمان.

٣- الفصل التشريعى الثامن تم تناول القضية من جانب الأعضاء، بمعدل تكرار أربع مرات بنسبة (٢٢,٢٢٪) ،مما يؤكد على أهمية بناء المدارس لتقليل الكثافة داخل الحجرات المدرسية ،

والتى يعانى منها المجتمع فى أرجاء أرض مصر وربوعها، التى نادى بها البرلمان والأعلام مرات عديدة، ولا استجابة من الحكومة.

٤- من خلال اطلاع الباحث على مضمون هذه القضية في مضابط الجلسات؛ تبين أن أعضاء البرلمان قد ركزوا على:

أن مشروع القانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٣٩ لسنة١٩٨١م الخاص بالتعليم العام قبل الجامعى المعروض يهدف إلى ضبط المنظومة التعليمية ككل فى القدرة على مواجهة العديد من التفاصيل،الخاصة ببناء المدارس فى وضع خطة استراتيجية للقضاء على قضية الكثافة داخل الحجرات الدراسية فوق المعدل المطلوب والمحدد.

فالمؤيدون: رحبوا ووافقوا على التعديلات الخاصة بانشاء المدارس على مدى خطة خمسية تراها الحكومة لتوفير الميزانية اللازمة للحد من ظاهرة التكدس الطلابى بالمدارس داخل الحجرات الدراسية بالتعليم العام قبل الجامعى الحكومى.

القضيةالخامسة :الكتاب المدرسى تطويره وتثبيته:

جدولرقم (٥) يوضح تناول أعضاءالبرلمان (لقضية الكتاب المدرسى تطويره وتثبيته)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦ – ١٩٨٤/٣	–	–
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	–	–
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	٦	٣٠٪
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	٤	٢٠٪
السابع	١٩٩٥/١٢ – ٢٠٠٠/٦	٥	٢٥٪
الثامن	٢٠٠٠/١٢ – ٢٠٠٥/٧	–	–
التاسع	٢٠٠٥/١٢ – ٢٠١٠/٦	٥	٢٥٪
الإجمالي		٢٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٥) ما يلي:

١- خلوثلاث فصول تشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولها القضية والفصول(٣، ٤ ، ٨).

٢- أن هذه القضية قد تم تناولها ست مرات على المدار الزمني للدراسة الحالية فقط،أكثر الفصول التشريعية تناولا للقضية كان هو الفصل الخامس، ، حيث تكرر تناولها من جانب الأعضاء بما يعادل (٣٠٪) من نسبة تكرارها.

ويجب ملاحظة النسبة المئوية لتناول هذه القضية، فقد فاقت في مجموعها باقي التداول بالنسبة لكل من الفصل السابع والتاسع على التوالي، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه القضيةمن تمويل التعليم العام المصرى قبل الجامعي و قد أثيرت في الفترة ، وهذا يشير إلى أن مستوى الخدمة التعليمية المقدمة للطلاب في التعليم العام الحكومي قبل الجامعى قد تدنت كثيرا منذ بدء تاريخ مناقشتها بالفصل الخامس، والذي يوافق زمنا الفترة من(١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥) .

٤ – جاءالفصل التشريعي السادس في الترتيب الأخير حيث تكرر تناولها أربع مرات من جانب أعضاء البرلمان بنسبة(٢٠٪) .

٤- يأتى الفصليين التشريعيين السابع والتاسع في الترتيب الثانى من حيث تناول أعضاءالبرلمان لهذه القضية بمعدل تكرار متساو ،خمس مرات بنسبة٢٥٪.

القضيةالسادسة: تأهيـــل المعلميـــن:

جدول رقم (٦) يوضح تناول أعضاء البرلمان لقضية تأهيل المعلمين

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦– ١٩٨٤/٣	٣	٣٠٪
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	–	–
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	٥	٥٠٪
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	–	–
السابع	١٩٩٥/١٢– ٢٠٠٠/٦	–	–
الثامن	٢٠٠٠/١٢– ٢٠٠٥/٧	٢	٢٠٪
التاسع	٢٠٠٥/١٢– ٢٠١٠/٦	–	–
الإجمالي		١٠	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٦) ما يلي:

١- خلو أربع فصول تشريعية في بعض دورات انعقادها من تناولها لقضية تأهيل المعلمين والفصول هي (٤، ٦، ٧، ٩).

٢- أن هذه القضية تم تناولها من جانب أعضاء البرلمان في فترة الدراسة عشرة مرات فقط موزعة على الفصول التشريعية (الثالث، والخامس، والثامن) .

٣- أكثر الفصول التشريعية تناولا لقضية تأهيل المعلمين كان هو الفصل التشريعى الخامس[٤٣]،تناولها أعضاء البرلمان حيث تكررت بمعدل خمس مرات ، بنسبة(٥٠٪) ، ويجب ملاحظة أن هذه النسبة تناولها في الفصل التشريعي الثامن على الرغم من ارتفاع عدد مرات التناول في الفصليين التشريعيين (٣، ٥)، وربما يرجع ذلك إلى أن هذه القضية ، كانت ذات اهتمام من جانب الأعضاء بعد قرار الغاء دور المعلمين والمعلمات ومشروع قانون تطوير التعليم الأساسى.

٤- جاء الفصل التشريعي الثالث في الترتيب الثاني من حيث تناولها أعضاء البرلمان بتكرار ثلاث مرات ، بمعدل بنسبة (٣٠٪).

٥- جاء الفصل التشريعي الثامن في الترتيب الأخير من حيث تناول أعضاء البرلمان لقضية تأهيل خريجى دور المعلمين والمعلمات بمعدل تكرار مرتين ، بنسبة (٢٠٪).

٦- من خلال اطلاع الباحث على مضمون هذه القضية في مضابط الجلسات؛ تبين أن أعضاء البرلمان قد ركزوا على ما يلي:

- أن قضية تأهيل المعلمين لم تكن موجودة من قبل بل أنها كانت وليدة تعديل بعض أحكام القانون رقم١٣٩لسنة ١٩٨١ الخاص بالتعليم من أجل تطوير التعليم ودمج المرحلتين الابتدائية والاعدادية بمسمى مرحلة التعليم الأساسى تسع سنوات.

القضيةالسابعة :التعليم الأساسي:

جدولرقم(٧) يوضح تناول أعضاءالبرلمان(لقضية التعليم الأساسى)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦- ١٩٨٤/٣	-	-

الفصول التشريعية		التكرار	
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	–	–
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	–	–
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	٥	٣٣,٣٣٪
السابع	١٩٩٥/١٢– ٢٠٠٠/٦	٤	٢٦,٦٦٪
الثامن	٢٠٠٠/١٢– ٢٠٠٥/٧	١	٦,٦٦٪
التاسع	٢٠٠٥/١٢– ٢٠١٠/٦	٥	٣٣,٣٣٪
الإجمالي		١٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي:

١- خلو الفصول التشريعية الثلاثة الأولى بكامل دورات انعقادها من تناول أعضاء البرلمان لهذه

القضية، وربما يرجع ذلك لأن الفترات الزمنية المقابلة لهذه الفصول التشريعية وهي (١٩٧٩/٦ – ١٩٩٥/٥) كانت لا تزال الدولة تلتزم بتعيين خريجي الجامعة للتخصص فى التدريس بمرحلة التعليم الأساسى الأقل في كثير من التخصصات التي تحتاجها قطاعات العمل بالدولة.

٢- أكثر الفصول التشريعية تناولا القضية كان هو الفصلين السادس،والتاسع ، حيث تكرر تناولها من جانب الأعضاء خمس مرات، بما يعادل (٣٣,٣٣٪) من نسبة تكرارها ،النسبة فاقت بكثيرعن تناولها فى باقى الفصول التشريعية (السابع والثامن).

٣-يأتى الفصل التشريعى السابع فى الترتيب الثانى لتداول أعضاء البرلمان لهذه القضية بمعدل تكرار أربع مرات ، بنسبة (٢٦,٦٦٪) .قضية حديثة لتطوير التعليم العام الصرى فى مرحلتيه الابتدائية والاعدادية بدمجهما فى مرحلة جديدة هى التعليم الأساسى الالزامى .

٤-يأتى فى الترتيب الأخير الفصل التشريعى الثامن، تناول أعضاء البرلمان هذه القضية بمعدل تكرار مرة واحدة ، بنسبة(٠٦,٦٦٪) ، تطوير التعليم العام قبل الجامعى فى حلقتين.

٥-من خلال اطلاع الباحث على مضمون هذه القضية في مضابط جلسات البرلمان؛ اتضح أن أعضاء البرلمان ركزوا في تناولهم لهذه القضية على ما يلي:

*ضرورة اجراء هذا التطوير على بعض المدارس لبيان تحقيق النجاح بالنسبة المتوقعة والمطلوبة

*عدم سرعة التنفيذ بتعميم هذه التجربة الجديدة بالتعليم العام قبل الجامعى من أجل التطوير.

*الاطلاع على تجارب دول أخرى على نفس هذا التطوير ومدى نجاح هذه التجربة.

*اعداد المعلمين قبل بدء التنفيذ اعدادا جيدا وتوفير كافة الاحتياجات والامكانات والتجهيزات.

القضية الثامنة: الثانوية العامة الحديثة والقديمة:

جدولرقم(٨) يوضح تناول أعضاءالبرلمان (لقضية الثانوية العامة الحديثة والقديمة)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦– ١٩٨٤/٣	–	–
الرابع	١٩٨٤/٦ – ١٩٨٧/١	٦	٣٠٪
الخامس	١٩٨٧/٤ – ١٩٩٠/٥	–	–
السادس	١٩٩٠/١٢ – ١٩٩٥/٥	٦	٣٠٪
السابع	١٩٩٥/١٢– ٢٠٠٠/٦	–	–
الثامن	٢٠٠٠/١٢– ٢٠٠٥/٧	–	–
التاسع	٢٠٠٥/١٢– ٢٠١٠/٦	٨	٤٠٪
الإجمالي		٢٠	١٠٠٪

يتضحمنالجدولرقم(٨) مايلي:

يتضح من الجدول رقم (٨) ما يلي:

١- خلو بعض الفصول التشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولها لقضية الثانوية العامة القديمة والحديثة والفصول (٣، ٥، ٧، ٨).

٢- أتى الفصل التشريعي التاسع فى المرتبة الأولى بتناول أعضاء البرلمان هذه القضية ومناقشتها بمعدل تكرار ثمان مرات؛ بنسبة (٤٠٪) من إجمالي تناولها ، وربما يرجع ذلك إلى الحرص على مستقبل الأبناء فى مرحلة فاصلة من مراحل التعليم العام قبل الجامعى.

٣-يأتى الفصلين التشريعيين الرابع والسادس فى الترتيب الثانى والثالث ، بتناول أعضاءالبرلمان لهذه القضية بمعدل تكرار متساو ست مرات بنسبة (٣٠٪) .

٤- ومن خلال اطلاع الباحث على مضمون مضابط الجلسات الخاصة بهذه القضية، يتضح أن أعضاء البرلمان قد ركزوا في تناولهم لها.

- تطوير الثانوية العامة المرحلة الفاصلة فى حياة الطلاب لتحديد المصير بدراسة وتجارب وليس عشوائى، لأن القضية مصيرية لمستقبل أجيال قادمة.
- تقسيم النسبة فى النجاح على عامين وليس عام واحد شيء، مهم لكن الحقيقة فى الواقع التعليمى ما بعد ذلك.
- عدم رسوب أى طالب، لوجود التحسين والدور الثانى، والتأجيل لرغبة الطالب.

القضيةالتاسعة: الغش الجماعى فى الثانوية العامة:

جدولرقم (٩) يوضح تناول أعضاءالبرلمان (لقضية الغش الجماعى فى الثانوية العامة)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦- ١٩٨٤/٣	-	-
الرابع	١٩٨٤/٦ - ١٩٨٧/١	-	-
الخامس	١٩٨٧/٤ - ١٩٩٠/٥	-	-
السادس	١٩٩٠/١٢ - ١٩٩٥/٥	٣	٣٣,٣٣٪
السابع	١٩٩٥/١٢- ٢٠٠٠/٦	٣	٣٣,٣٣٪
الثامن	٢٠٠٠/١٢- ٢٠٠٥/٧	-	-
التاسع	٢٠٠٥/١٢- ٢٠١٠/٦	٣	٣٣,٣٣٪
الإجمالي		٩	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (٩) مايلي:

- خلو بعض الفصول التشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولها لقضية الغش الجماعى فى الثانوية العامة والفصول (٣، ٤) بالرغم من أهمية هذه القضية .

٢- تم تناول هذه القضية من قبل أعضاء البرلمان في الفصول التشريعية السادس، والسابع، والتاسع، بمعدل تكرار متساو ثلاث مرات ، بنسبة(٣٣,٣٣٪) ، القضية لم تكن بمعنى الغش العام فى جميع لجان الثانوية العامة، بل طالبين أو ثلاثة داخل احدى اللجان بمناطق بعيدة ، يغلب عليها الطابع الريفى. وربما يرجع ذلك إلى أن قضية الغش الجماعى فى الثانوية العامة ظاهرة جديدة على المجتمع المصرى وكثيرا ماتكون فردية قد يكون من خلفها أغراض مختلفة تتمثل بعضها فى:

جديدة على المجتمع المصرى وكثيرا ماتكون فردية قد يكون من خلفها أغراض مختلفة تتمثل بعضها فى:

- إحداث فشل فى منظومة التعليم العام المصرى قبل الجامعى من أجل أغراض خاصة.
- الحصول على نسب مرتفعة من أجل الوصول إلى كليات القمة، وتشويه الصورة العامة.
- إحداث عدم تكافؤ الفرص وأخذ حقوق غير مستحقة.

القضيةالعاشرة: كادر المعلمين لتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى:

جدول رقم (١٠) يوضح تناول أعضاءالبرلمان (لقضية كادر المعلمين لتحسين الوضع الاقتصادى والاجتماعى)

الفصول التشريعية		التكرار	
الفصل	الفترة الزمنية	عدد	%
الثالث	١٩٨١/٦- ١٩٨٤/٣	٢	٤٠٪
الرابع	١٩٨٤/٦ - ١٩٨٧/١	-	-
الخامس	١٩٨٧/٤ - ١٩٩٠/٥	-	-
السادس	١٩٩٠/١٢ - ١٩٩٥/٥	-	-
السابع	١٩٩٥/١٢- ٢٠٠٠/٦	-	-
الثامن	٢٠٠٠/١٢- ٢٠٠٥/٧	-	-
التاسع	٢٠٠٥/١٢- ٢٠١٠/٦	٣	٦٠٪
الإجمالي		٥	١٠٠٪

يتضح من الجدول رقم (١٠) مايلي:

١-خلو ستة فصول تشريعية بكامل دورات انعقادها من تناولها للقضية والفصول (٤، ٥ ،٦ ،٧ ، ٨) بالرغم من أهمية هذه القضية،الا أنها وليدة وقتها كان ذلك فى نهاية الفصل التشريعى التاسع والأخير للفترة الزمنية للدراسة.

٢- تم تناول هذه القضية في الفصل التشريعي الثالث من جانب أعضاء البرلمان،بمعدل تكرارمرتين من إجمالي تناولها ، بنسبة (٤٠٪)، تحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمعلم، من أجل حياة كريمة لأسرته.

٣-يأتى الفصل التشريعى التاسع ليوضح تناول أعضاء البرلمان لهذه القضية بمعدل تكرار ثلاث مرات ، بنسبة (٦٠٪) ،أعلى معدل فى الفصول التشريعية،لتطوير المنظومة التعليمية ، والمعلم أساس لهذه المنظومة.

ومن خلال اطلاع الباحث على مضمون مضابط الجلسات الخاصة بهذه القضية؛ يلاحظ أن أعضاء البرلمان قد تناولوا هذه القضية ذات الحدث الجديد والذى كان ينادى بها منذ بداية الفصل التشريعى الثالث سريعا حتى كان الموعد من ذلك فى تعديل بعض أحكام قانون التعليم رقم ١٣٩لسنة١٩٨١ وتطوير التعليم العام قبل الجامعى بكافة مراحله وتم عرض هذه القضية الهامة للمجتمع المصرى، والمعلمون أصحاب العلم والتربية، وكان من نتائج ذلك عمل كادر خاص بالمعلمين وانشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين

نتائـــج الدراســـة التحليليـــة:

- كان الدور الرقابي لمجلس الشعب(البرلمان المصري) في فترة الدراسة غالباً (متفوقا) على الدور التشريعي، مما يوحي بقلة إسهامات أعضاء البرلمان في تقديم حلول مرضية لقضايا التعليم العام قبل الجامعي.
- كل ماتم تناوله بشأن قضايا التعليم العام قبل الجامعي في البرلمان المصري، سواء من الأعضاء أو اللجان المختصة أو من ردود الحكومة، كان نمطياً ولم يخرج عن تناول قضايا محددة من قبل الأعضاء، وتم تناولها ومعالجتها والرد عليها أيضاً بطريقة نمطية ومتكررة وتكاد تكون نفس الردود، ولم يتم التطرق إلى كيفية علاج المشكلات المتعلقة بقضايا التعليم العام المصرى قبل الجامعي بطريقة مبتكرة.
- كان الجزء الأكبر من الأداء التشريعي للبرلمانرقابى فيما يتعلقبالتعليم العام المصرى قبل الجامعي وبعض مشروعات قوانين واقتراحات بمشروعات قوانين، تشريعى.

- احتل الفصل التشريعي التاسع المركز الأول من حيث اهتمام البرلمان بقضاياالتعليم العام قبل الجامعي، بنسبة (١٠٠٪) من إجمالي الأداء الرقابي لمجلس الشعب تجاه قضايا التعليم العام قبل الجامعي، وجاء في المرتبة الثانية الفصل التشريعى السادس، وجاء في المركز الثالث والرابع الفصليين التشريعيين (السابع، الثامن)، وفي المركز الخامس الفصل التشريعى الخامس، وجاء الترتيب السادس الفصل التشريعى الثالث، وأخيرا الترتيب السابع الفصل التشريعى الرابع.
- استحوذ موضوع الدروس الخصوصية على المرتبة الأولى من حيثعدد مرات تناول قضايا التعليم العام قبل الجامعي بالبرلمان في الفترة موضع الدراسة، تلاه في المرتبة الثانية الكتاب المدرسى، وجاء في المرتبة الثالثة الثانوية العامة، وفي المرتبة الرابعة كثافة الحجرات الدراسية، وترتيبا محو الأمية وتعليم الكبار، والتعليم الأساسى، والتسرب من التعليم العام قبل الجامعى فى المرتبة الخامسة تساويا، في حين التأهيل التربوى سادسا، ثم الغش الجماعى فى الثانوية العامة سابعا، وأخيرا كادر المعلمين لتحسين الوضع الاجتماعى والاقتصادى ثامنا، من حيث عدد مرات تناول قضايا التعليم العام قبل الجامعى بالبرلمان فى فترة الدراسة.
- انصب اهتمام البرلمان المصري بقضايا التعليم العام قبل الجامعي في فترة الدراسة، بالأساس على الأمور الشكلية والتنظيمية، ولم يتطرق بالفعل للموضوعات الجذرية التيقد تحدث فرقاً فعلياً في نوعية التعليم المقدم بتلك المؤسسات التعليمية.

المحور الثالث: توصيات مقترحة لعزيز دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام.

١- وضع أطر ومبادىء تعزز من دور البرلمان المصرى فى معالجة قضايا التعليم العام فى ضوء التوجهات المجتمعية الجديدة والتى تؤكد على أهمية تطوير معالجة البرلمان لقضايا التعليم بالمجتمع.

٢- تحديد مهام ومسئوليات البرلمان المتعلقة بقضايا التعليم العام.

٣- وضع معايير لأداء البرلمان لمهامه ومسئولياته.

٤- تبنى وتنفيذ آليات تصب فى مصلحة منظومة التعليم العام.

٥- حفذ أعضاء البرلمان وتوجيههم نحو معالجة قضايا التعليم العام قبل الجامعى فى ضوء النظرة المستقبلية لمتطلبات المجتمع من منظومة التعليم المصرى.

٦- التوظيف الأمثل لآليات تناول قضايا التعليم العام.

٧- التقويم المستمر لدور البرلمان فى معالجة قضايا التعليم العام والتى تؤثر على تقدم المجتمع.

٨- الاستثمار فى منظومة التعليم العام، بحيث يقوم البرلمان بتهيئة بيئة تشجع على ايجاد حلول مبتكرة وخلاقة للمشكلات التى يعانى منها مؤسسات التعليم العام.

٩- توجيه سياسات البرلمان لاشباع حاجات المجتمع من منظومة التعليم العام بتشجيع أفرادها على تنمية واستغلال مهاراتهم فى تطويرها.

المراجـــــع

(١)عزة محمد عفيفي: دور المجالس النيابية في صنع السياسة التعليمية، دراسة مقارنة بين كل من جمهورية مصر العربية، والمملكة المتحدة. رسالة دكتوراه، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١، ص٣٦

(٢)المرجع السابق،ص٣٦.

(٣)عزة محمد عفيفي، مرجع سابق، ص٣٠.

(٤)أحمد نجم الدين أحمد: صنع القرار فى الجامعات المصرية – دراسة ميدانية، رسالة ماجستير, كلية التربية، جامعة الزقازيق، ١٩٩٤م، ص٥١.

(٣) محمد إبراهيم عطوة: أزمة المدرسة الثانوية، المؤتمر العلمى السابع، جودة التعليم فى المدرسة المصرية(التحديات – المعايير–الفرص) كلية التربية، جامعة طنطا، ابريل،٢٠٠٢، ص٣٦٩.

(٤) حسين كامل بهاء الدين: التعليم والمستقبل، القاهرة، دار المعارف ١٩٩٧، ص١٣.

(٥)محمد إبراهيم عطوة :مرجع سابق، ص٣٦٩.

(٦) رفعت عارف محمد عثمان الضبع: اتجاهات أجهزة الإعلام والتشريع المصرية فى معالجة قضية الأمية، رسالة دكتوراه، كلية التربية جامعة المنصورة، ١٩٩٢.، ص٦١.

(٧)محمد إبراهيم محمد الشطلاوى: اتجاهات الفكر التربوى فى الصحافة المصرية من ١٩١٩ حتى ١٩٧٨م، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٨٢، ص .٨، ص .٩.

(٨) جمهورية مصر العربية:مجلس الشعب، مضابط المجلس، مضبطة رقم ١٣٦, جلسة ١٢١،القاهرة .

(٩)اوليفيه دوهاميل – أيف مينى:المعجم الدستورى، ترجمة منصور القاضى، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، القاهرة، الجزء الثانى، ١٩٨٥، صـ١٩٢.

(١٠)سليمان نسيم سليمان: موقف أجهزة التشريع والرأى فى مصر من قضايا التعليم فى الفترة من ١٩٢٣ –١٩٥٢، رسالة دكتواره، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٩٧٨ص٢١.

(١١) على الدين هلال: السياسة والحكم فى العهد البرلمانى، كتاب , مكتبة نهضة الشرق، القاهرة ١٩٧٧.

(١٢) الحسانين إسماعيل محمد طمان ،تشريعات التعليم الإبتدائى فى مصر واثارها على تطوره فى الفترة من ١٨٣٧ – ١٩٨١ دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة،١٩٨٣م.

(١٣) عنتر لطفى: الأسس التشريعية للتعليم العام فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الأسكندرية، ١٩٨٤.

(١٤)رفعت عارف محمد عثمان الضبع: اتجاهات أجهزة الأعلام والتشريع المصرية فى معالجة قضية الأمية، رسالة دكتوارة، كلية التربية، جامعة المنصورة ١٩٩٢.

(١٥) نهلة عبد القادر هاشم: دراسة مقارنة للعلاقة بين التشريعات التعليمية والسياسة التربوية فى مصر وانجلترا، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة عين شمس،١٩٩٢.

(١٦) عزة محمد محمد عفيفى: دور المجالس النيابية فى صنع السياسة التعليمية – دراسة مقارنة بين كل من، مصر، والمملكة المتحدة، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ٢٠٠١ م .

(١٧)رضا عبد الفتاح أحمد: قضايا التعليم فى البرلمان المصرى فى الفترة ١٩٢٤ – ١٩٥٢ دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة المنوفية ،٢٠٠١.

(١٨) فاتن محمد عدلى: الخطاب التعليمى الرسمى وغير الرسمى فى مصر من١٩٥٢، رسالة دكتوراه، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة،٢٠٠١.

(١٩) عزة محمد محمد عفيفى: الأهداف التربوية فى الخطاب السياسى لمجلسى الشعب والشورى، رسالة ماجستير، معهد الدراسات التربوية، جامعة القاهرة، ١٩٩٨م.

(٢٠)باكيناز عزت بركه: صنع سياسة التعليم الجامعى داخل مجلس الشعب وأشكالية تدخل الجامعات فى تحديد المسار، المؤتمر القومى السنوى الثانى عشر ,الفترة من ١٨-١٩ ديسمبرسنة٢٠٠٥, مركز تطوير التعليم الجامعى، جامعة عين شمس .

(٢١)محمد توفيق سلام :التشريع لضمان جودة التعليم والاعتماد فى مصر,المركز القومى للبحوث التربوية، ٢٠٠٧.

(٢٢)راندا السيد حسين السيد المحلاوى: القرارات الوزرية ونعكاساتها على العملية التعليمية خلال الفترة من٢٠٠١ الى ٢٠٠٥, رسالة ماجستير, كلية التربية, جامعة المنصورة،٢٠٠٨.

(٢٣)سهيرمحمد صادق شريف: قضايا التعليم كما طرحت بمجلس الشعب ،دراسة تحليلية،مجلة كلية التربية،جامعة الأزهر ،العدد١٣٥،الجزءالثالث، يوليو٢٠٠٨.

(٢٤)عبد الله أحمد: التنمية السياسية ودلالاتها التربوية فى ضوء القرارات السياسية لتطوير التعليم قبل الجامعى، مجلة اتحاد الجامعات العربية للتربية، المجلد الثامن، العدد الثانى، مايو، ٢٠١٠.

(٢٥) محمود خليفة جودة محمد:التعليم فى مصر والدور التشريعى للبرلمان المصرى فيها من خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠١٠،المركز الديمقراطى العربى للمشروعات البحثية والتدريب،القاهرة ،٢٠١٤م.

(٢٦) بثينة محمد عبد الحميد: دور البرلمان المصرى تجاه قضايا التعليم الأزهري قبل ثورة يناير ٢٠١١وما بعدها، دراسة تحليلية، رسالة دكتوراة، كليةالتربية، جامعة المنصورة،٢٠١٧.

(27) amadio,Massimo and geisseler,hanspeter;overcoming inequality;why government matters,background paper prepared for the education forall giobal monitoring report,UNESCO,international bureau of edycation,2008.

(28) kent,nick;E Education and parliament2001-2005Education Journaal e52,2005.

(29) power,greg, Thepolitics of Parliamentary reform;lessonsfrom the House of Commons(2001-2005),Parliamentary Affairs,oxford, Journal,Vol.60, Issue,2007.

(30) Julie Allan;journal of Educational policy,Volume18,2003.

[٣١]() الحسانين إسماعيل طمان: الأسس التشريعية للتعليم العالى، ماجستير كلية التربية، جامعة المنصورة، ١٩٧٨، ص٣٤.

(٣٢)أعمال المؤتمر الرابع للباحثين الشباب: المؤسسة التشريعية فى العالم العربى، مركز البحوث والدراسات، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٧، ص٦١٣.

[٣٣]() جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب ، مضابط مجلس الشعب، من داخل المكتبة البرلمانية.

(٣٤) جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، المكتبة المركزية، دستور ١٩٧١.

(٣٥) جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب، مضابط مجلس الشعب ، من داخل المكتبة البرلمانية.

(٣٦) يحياوى حمزة: دور اللجان البرلمانية فى تفعيل الأداء البرلمانى فى الجزائر ، رسالة ماجستير، الجزائر، جامعة بكرة، ٢٠١٠، ص٧.

(٣٧) جمهورية مصرالعربية: مجلس الشعب،الفصل التشريعي السادس، دورالانعقاد الرابع، مضبطة الجلسة التاسعة والثلاثين، القاهرة، ١٩٩٤، ص٨٧٤٤.

(٣٨)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب،الفصل التشريعي السابع، دور الانعقاد الخامس، مضبطة الجلسة الخامسة والسبعين، القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٨.

(٣٩)جمهورية مصر العربية: مجلس الشعب،الفصل التشريعي التاسع، دورالانعقاد الثالث، مضبطة الجلسة الخامسة والثلاثين، القاهرة ٣٠٧، القاهرة، ص ص١٢- ١٧ .